السطور الأخيرة..

ها هم يقرؤون ويستجيبون

سلام خياط

في سياق ما يترشح من أخبار عن فعاليات رئيس الوزراء البريطاني – مثالا لا حصرا- أو ما يسمى (يوم في حياة الرئيس)، إنه وقبل تناول قهوة الصباح يبدأ بقراءة موجز لما يكون كادره الصحفي المتخصص قد أعده بما تناولته الصحف و الفضائيات و الإنترنيت ، كما الرحيق ، كما البوصلة ،يبدأ التقرير بالأمور المصيرية ثم الأهم فالمهم.ليكون الرئيس على بينة طوال ذلك اليوم ، وكأنه تصفح كل الصحف وتابع أهم الأخبار ، وأصغى لنبض الشارع ، سلبا وإيجابا .

لم يعد مطلوبا من الحاكم – للبرهنة على عدالته وحنكته في إدارة شؤون الرعية – أن يتنكر بأسمال شحاذ أو ينتحل صفة عابر سبيل ، يرتاد الأسواق نهارا ويجوب الطرقات ليلا ، أو يتصنت من وراء جدار لرد ظلامة وإنصاف مظلوم أو يعين امرأة تهدهد أطفالها وهم يتباكون من شدة الجوع . و..و..هكذا قرأنا التاريخ وسمعنا الحكايات عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وهرون الرشيد وسواهم ، لنمنحهم امتياز سماع آهات الناس ورد الظلامات عنهم ... ذاك زمان مضى وانقضى ولم يعد له مكانا إلا في القصص ، صارت الأجهزة الحساسة المتطورة هي حاسة الحاكم السادسة وهي سمعه وبصره ، شرط أن يقرأ ويصغي ويسمع ويرى ويستوعب ويتخذ اللازم في الحال.

قرأت في أكثر من موقع عن مبادرة السيد رئيس الوزراء وهو ينتصر لصحفي ضعيف ضد قرار مؤسسة قوية نافذة الكلمة ، ليدفع عنه مغبات الإقالة (الطرد) وتبرئته من وصمة هي شر ما يوصم به صحفي كفوء .. عدم الكفاءة ، وصمة مخزية وجرح لا يندمل .. أشفع الخبر بنبأ آخر عن تدخل السيد رئيس الوزراء إبطال قرار قضى بمنع صحفي من السفر(ليعذرني من يعيب علي إغفال ذكر الأسماء) فالحالة عامة والحدث جلل – وإنه لحدث جلل فعلا – لا يتعلق بفرد بل بشعب تلاقفته المحن واعتصرته الرزايا وتاق لضماد و لجرعة أكسجين .

مبادرة السيد رئيس الوزرأء بأخذ الحيف من... ورفع الغبن عن .. علامة صحية فارقة في هذا الزمن العراقي المر ... ولكن الأهم من هذه المبادرة تفعيل المبدأ الفقهي البليغ : (درء الأضرار أولى من جلب المنافع) . كأن يوعز السيد رئيس الوزراء لحاشيته ومريديه وموظفي رئاسته وأشياعه وأتباعه وأقاربه وذوي رحمه ، أن يتقوا الله في الناس ، ولا يتسيدوا عليهم ولا يتخذوا قرارات متسرعة أو متشنجة او كيدية او عاطفية او شخصية يتناقل الناس مبادرة المالكي –عبر المسجات والمواقع والهواتف ، ويستبشرون ... لعله أول الغيث، يقولون.. ونقول: وأول الغيث قطر ثم ينهمر..

لننتظر ونرى، فخيبة الظن بعد اليقين فجيعة.

الصدريون يطالبون الأمريكان بإصلاح الكهرباء ..دولة القانون : ليست هناك دوافع سياسية وراء الإقالة

العراقية: العقد الذي وقعة المالكي مع الشركات الكورية وهمي أيضا والشهرستاني: الوزير باق في منصبه

بغداد / متابعة المدى

أعلنت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، الاثنين، تحفظها على إقالة وزير الكهرباء رعد شلال، وحملت رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية أزمة الكهرباء على مدار السنوات الماضية، وفي حين أكدت أن رئيس الوزراء وقع أيضا على عقدي الكهرباء اللذين اتهم بهما وزير الكهرباء لفتت إلى أن العقود التي وقعها المالكي في كوريا هي أيضا وهمية.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "القائمة ترفض أن يتم التعامل مع أزمة الكهرباء بهذه السطحية ويتم إقالة الوزير عبر احد المقربين من المالكي من خلال التصريحات الإعلامية"، مبينا أن "العراقية تتحفظ على التصريح الذي صدر من النائب حسن السنيد حول إقالة وزير الكهرباء وتتمسك بالآليات الدستورية في الإقالة إذا ما ثبت تقصيره واتجهت إرادة الكتل السياسية إلى ذلك".

وأضاف الملا أن "المسؤول الأول عن أزمة الكهرباء في العراق على مدار السنوات الماضية هو رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي"، لافتا بالقول "إذا ما أردنا أن نحمل مسؤولية احد حول أزمة الكهرباء فالمسؤول الأول هو المالكي".

وكشف الملا أن "عقود الكهرباء التي أثيرت إعلاميا حملت إضافة إلى توقيع وزير الكهرباء توقيعي المالكي ونائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وإذا يوجد خلل فيها لا يمكن أن يتحمله وزير الكهرباء وحده"، موضحا أن "آلية توقيع العقود تناقش في لجنة الطاقة برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ويصوت عليها وبعد أن يوقع عليها الشهرستاني يوقع عليها الوزير ثم ترفع إلى مجلس الوزراء وتناقش ويوقع عليها رئيس الوزراء".

واعتبر المتحدث باسم القائمة العراقية أن "الحديث عن شركات وهمية هو كلام خاطئ وإنما قرار مجلس الوزراء في التعاقد بالدفع الآجل لجلب مولدات تعمل بالوقود الثقيل هو أساس المشكلة".

واعتبر الملا أن "العقود التي وقعها المالكي مع شركة أس تي اكس الكورية على إنشاء مولدات بطاقة ٢٥٠٠ ميغاواط بعقد قيمته ثلاثة مليارات و١٢٥ مليون دولار وعلى أساس تنفيذ هذا العقد خلال عشرة أشهر هي أيضا عقود وهمية".

وأوضح الملا أن "المالكي أراد من خلال إعلانه توقيع العقد إيهام العراقيين بأنه قادر على حل مشكلة الكهرباء وامتصاص نقمة الشارع آنذاك"، وبين أن "الشركة الكورية أكدت انه يتعذر عليها تنفيذ العقود بسبب آلية الدفع بالآجل"، لافتا إلى أنه "مضى أكثر من شهرين منذ الإعلان ولم يتم دق مسمار واحد في هذا العقد لأنها أيضا شركات تجارية وغير مصنعة".

حركة الوفاق التي يرأسها إياد علاوي اعتبرت أن قضية وزير الكهرباء أخذت بعدا سياسيا وقال الناطق الرسمي للحركة هادي والي الظالمي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "حركة الوفاق لاتزال تدرس قضية إقالة وزير الكهرباء"، مشيرا الى أن "القضية معقدة بعض الشيء". حسب قوله.

وأوضح الظالمي أن "قضية وزير الكهرباء أخذت بعداً سياسيا، وهناك ازدواجية في التعامل مع قضايا مشابهة لها".

وأضاف أن "حركة الوفاق مع أن تأخذ القضية الإجراءات القانونية لإثبات الجهات المتورطة بالفساد لا اعتماد التشهير والحكم المسبق قبل بيان موقف الجهات التحقيقية".

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أمس الاثنين، أن رعد شلال لا يزال يمارس مهام عمله وزيراً للكهرباء، وسيبقى في منصبه لحين استدعائه الى مجلس النواب والوقوف على حقيقة ما جرى، ملوحا بمقاضاة كل من يحاول ابتزاز وزارة الكهرباء..

وقال الشهرستاني خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر مجلس النواب وحضرته المدى إن "التعاقد مع الشركتين الألمانية والكندية جاء على أساس الدفع بالآجل" مشيرا الى انه "بعد نظر لجنة النفط والطاقة بهذين العقدين تبين انهما شركتان وهميتان هدفهما الاحتيال والنصب على وزارة الكهرباء".

وأوضح الشهرستاني ان "الشركة الألمانية سبق ان أعلنت إفلاسها، والشركة الكندية هي مجرد شركة ورقية تدار من قبل محام كندي على اعتبار انها تمول من اكبر المصارف الأميركية".

واضاف ان "وزير الكهرباء رعد شلال لايزال يمارس مهام عمله في ادارة الوزارة لغاية استدعائه في مجلس النواب" منوها انه "سنرفع دعوى قضائية ضد كل من يحاول ابتزاز وزارة الكهرباء".

وبين الشهرستاني انه "لاتوجد اي ضغوطات سياسية مورست على وزير الكهرباء رعد شلال" مبينا ان "التحقيق الان يجري مع كل من اللجنة المالية والادارية والفنية في الوزارة".

من جانب آخر، نفى عضو ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر وقوف دوافع سياسية وراء اقالة وزير الكهرباء، مبيناً ان "المشكلة تتعلق بملف فساد".

واوضح الشابندر لـ(آكانيوز) "ليست هناك دوافع سياسية وراء اقالة وزير الكهرباء رعد شلال من منصبه، ولو كانت هناك دوافع سياسية في القضية لكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اقاله في وقت سابق، ولم يكن ينتظر ملف فساد ومشاريع وهمية لتكون حجة لإبعاده عن منصبه، والحديث القائل ان هناك دوافع سياسية وراء اقالة شلال بعيد كل البعد عن الواقع" . ، واشار الى انه "ان لم يكن تورط وزير الكهرباء في الملف صحيحاً فلماذا لم يصدر توضيحا بهذا الخصوص حتى الان، وقد اثبت الملف ان القضية تتعلق بالفساد، ثم ان رئيس الوزراء معني بالملف، وهو صاحب القرار في ارساله الى مجلس النواب او الى المحاكم المتخصصة.

. كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أعلنت من جانبها ،انها بصدد تقديم طلب خلال جلسة مجلس النواب المقبلة لهذا الأسبوع إلى رئاسة المجلس تدعو فيه الى التصويت على مطالبة واشنطن بإصلاح المنظومات الكهربائية التي دمرتها أثناء دخولها إلى العراق في العام ٢٠٠٣،فيما أعلنت الكتلة عن رفضها بقاء أي من القوات الاميركية بعد نهاية العام الحالي.

وقال النائب حاكم الزاملي لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز) إن "كتلة الأحرار ستتوجه خلال هذا الأسبوع بتقديم طلب إلى رئاسة مجلس النواب تدعو فيه مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإصلاح المنظومات الكهربائية التي دمرتها اثناء دخولها الى العراق عام ٢٠٠٣". وأوضح الزاملي ان "القوات الاميركية قصفت المفاصل الرئيسة للمنظومات الكهربائية خلال الحرب الاخيرة" مشيرا الى ان "العراق أصبح عاجزا امام اصلاح هذه المنظومات وعلى الولايات المتحدة ان تصلح ما دمرته".

واضاف ان "وزارة الكهرباء ومن تكالب عليها من وزراء اثبتوا فشلهم بإعادة اصلاح المحطات وتوفير الطاقة الكهربائية للمواطن بسبب الفساد الذي يصيب وزارة الكهرباء"،مشدداً على ان "الحكومة ومجلس النواب عليهما اجبار الولايات المتحدة باصلاح المنظومات الكهربائية". أكدت حركة الوفاق الوطني التي يترأسها زعيم القائمة العراقية اياد علاوي امس، الاثنين، إن إقالة وزير الكهرباء رعد شلال من منصبه أخذت بعدا سياسيا، مبينة أن هناك ازدواجية في التعامل مع قضايا مشابهة لها.

وكان ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، قد كشف أمس الاول، عن وضع اليد على ملف فساد لوزارة الكهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار عبر تعاقد الوزارة مع شركتين أجنبيتين أتضح فيما بعد ان احداهما وهمية والاخرى مفلسة.

وكانت انباء قد تحدثت عن قرار اتخذه المالكي باقالة وزير الكهرباء رعد شلال من منصبه وإحالة ملفه الى مجلس النواب للتصويت على اقالته والتحقيق معه.على خلفية توقيع عقد مع شركة ألمانية تدعى "ام بي اج" بقيمة ٦٢٥ مليون دولار لبناء خمس محطات للطاقة الكهربائية تنجز خلال ١٢ شهرا. كما ابرمت الوزارة عقدا مع شركة كندية تدعى "كب جينت" لبناء عشر محطات كهربائية سريعة التشييد بطاقة ألف ميغاواط وبقيمة ١،٦٦ مليار دولار في مسعى لسد نقص الطاقة في البلاد. لكن اتهامات بأن هذه الشركات غير مؤهلة لتنفيذ هذه التعاقدات، أثارت ضجة واسعة في البلاد وسط انباء لم تتضح بشكل كاف، عن طلب المالكي اقالة وزير الكهرباء رعد شلال، الذي ذكر مستشار حكومي لوكالة فرانس برس انه سبق وان قدم استقالته لكنها رفضت.

وكان وزير التخطيط الأسبق جواد هاشم بعث برسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في الثاني من آب الجاري، تتضمن وثائق حول قيام وزارة الكهرباء بتوقيع عقود بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق مختلفة من العراق مع شركات، تبين له أنها إما وهمية لا وجود لهما.

انتشار الفقر وشح الفرص والافتقار للخدمات أثقلت كاهل العراقيين

هيومن رايتش تدين خنق الحريات.. حقوق الإنسان تشكك بمصداقية المنظمة

بغداد / متابعة المدى

حذّر تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق أثناء العام ٢٠١٠ من أن أعمال العنف المسلحة والانتهاكات "الصامتة" لحقوق الإنسان لا تزال تلحق الضرر بشرائح كبيرة من السكان.

ويدرس التقرير الذي أصدرته أمس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة من القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان بما في ذلك أثر النزاع المسلح وأعمال العنف على المدنيين، فضلاً عن الاعتقالات وسيادة القانون وحماية حقوق مجموعات معينة، كما يُعطي هذا التقرير أوضاع الحقوق السياسية في البلاد بما في ذلك الحق في التجمع والتعبير.

وشدد التقرير الذي تسلمت المدى نسخة منه، على أنه رغم ظهور تحسن في بعض المجالات، فإن العديد من التحديات لا تزال ماثلة.

وأوضح التقرير الأممي أن "انتشار الفقر والركود الاقتصادي وشح الفرص والتداعيات البيئية والافتقار للخدمات الأساسية هي بمثابة انتهاكات صامتة لحقوق الإنسان حيث أنها تؤثر على العديد من شرائح السكان".

كما يُشير التقرير إلى أن "أعمال العنف المسلحة لا تزال تؤثر سلباً على البنى التحتية المدنية"، مبينا أن "أعمال العنف تلك تُفضي إلى فقدان الحياة والإصابة بجروح على نحو عشوائي، فضلاً عن محدودية الحصول على الحقوق الأساسية الأخرى بما في ذلك الحق في الحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية والحق في التجمع وحرية التعبير وحرية الدين".

ووفقاً لتقديرات حكومية ولتقديرات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فإن نحو ٣ آلاف مدني قضوا نحبهم جرّاء أعمال العنف التي استمرت أثناء عام ٢٠١٠ والتي ارتكب جلها جماعات مسلحة متمردة وجماعات "إرهابية".

وبحسب التقرير فإن "معاناة الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والنساء والأطفال مستمرة من العنف العشوائي والموجه بصورة غير متناسبة".

وقال أيضا "لا يزال إنفاذ القانون وإقامة العدل يعانيان من مشاكل كبيرة لاسيما فيما يتعلق بتوفير واحترام الإجراءات القانونية وحقوق الحصول على محاكمة عادلة".

وبينما لاحظ التقرير بعض التحسن في الأوضاع المادية في مراكز الاحتجاز والسجون، إلا أن الكثير من التقارير لا تزال تفيد عن وجود حالات إساءة معاملة وتعذيب، وكذلك لاحظ التقرير أن الاعتماد المفرط على الاعترافات كأساس للإدانة يساعد على إيجاد بيئة يتم فيها تعذيب المعتقلين".

ويقول التقرير إن "وضع حد للإفلات من العقاب يشكل تحدياً جدياً في العراق، حيث لا يزال أولئك الذين ارتكبوا جرائم على مر السنين غير مساءلين.

وقد تم خلال العام الحالي اكتشاف مقابر جماعية تضم رفات العديد من ضحايا جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبت في أوقات مختلفة خلال العقود القليلة الماضية".

ويلاحظ التقرير أيضاً تراجع حقوق المرأة على نحو ما عام ٢٠١٠ واستمرار معاناة الأطفال جراء العنف والنزاع المسلح، إذ يتم أحياناً تجنيد الأطفال أو استغلالهم للقيام بأعمال عنف، وعانت الأقليات أيضاً من العديد من الهجمات.

ويشير التقرير إلى أن "أوضاع حقوق الإنسان في العراق لا تزال هشة"، كما يقدم عدداً من التوصيات لمعالجة التحديات الضخمة التي يواجهها العراق حكومة وشعباً.

وتم جمع المعلومات التي وردت في التقرير من خلال الرصد المباشر الذي قامت به البعثة ومن مصادر أخرى متنوعة بما في ذلك الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

شككت وزارة حقوق الانسان العراقية، الاثنين، بمصداقية منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن تقاريرها الخاصة بأحداث التظاهرة التي انطلقت في بغداد خلال العاشر من حزيران الماضي، مشيرة الى أنها تطرقت الى إحدى التظاهرتين ولم تتحدث عن الأخرى التي طالبت بالقصاص من المتورطين في قضية عرس الدجيل، فيما اعترفت بحصول بعض الخروق حينها.

وقالت الوزارة في بيان حصلت المدى على نسخة منه، إن "المتظاهرين الذين توافدوا على ساحة التحرير انقسموا الى مجموعتين، تظاهرة يقدر عددها بين ١٠٠٠- ١٢٠٠ شخص، كانوا يرفعون شعارات تطالب بالإصلاحات الحكومية ومكافحة الفساد وتوفير الخدمات، وقد أطلقوا على هذه التظاهرة اسم جمعة القرار".

وأضاف البيان أن "التظاهرة الكبيرة الأخرى يقدر عددها بين ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ شخص، وتسمى جمعة القصاص، وكانت ترفع شعارات تطالب الحكومة بالقصاص من المجرمين الذين ارتكبوا مجزرة التاجي".

ولفت البيان الى أنه "أثناء سير التظاهرة تولد احتكاك غير مبرر بين طرفيها ما أدى الى اندلاع اشتباكات بالأيدي فيما بينهم وتبادل الضرب بالعصي وتراشق بالحجارة، مما أدى الى وقوع عدد من الجرحى نتيجة ذلك"، مبينا أن "الجهات الأمنية حاولت فض الصدامات التي جرت في بادئ الامر وحاولت تفريق المتظاهرين وعدم السماح بتصعيد الموقف إلا أنها فقدت السيطرة على المتظاهرين مما أدى إلى اندلاع الاشتباكات".

وأشار البيان إلى "قيام بعض المندسين وغير المنضبطين في التظاهرات بمطاردة عدد من الأفراد المشاركين في التظاهرة، الأمر الذي خلق نوعا من الذعر، مما أدى الى اضطرار هؤلاء الأفراد الى الاحتماء بالجيش العراقي".

واعتبر البيان أن "منظمة هيومن رايتس ووتش تناولت في تقريرها تظاهرة ولم تتطرق إلى التظاهرة الاخرى، التي كانت تطالب بإنزال القصاص العادل بحق مجرمي حادثة عرس الدجيل مما يخل بمصداقية المنظمة، كون هؤلاء أيضاً يمارسون حق التظاهر ولديهم مطالب مشروعة".

وأكد البيان على أن "الوزارة قامت بإرسال فرق رصد ميدانية لمتابعة سير التظاهرات في بغداد والمحافظات منذ مطلع شباط الماضي لرصد عمليات الانتهاكات، وتابعت هذه الفرق الصورة من قلب الحدث وخلصت إلى إصدار تقارير رصد".

إطلاق سراح مسؤول التعذيب في أبو غريب يثير استياء أهالي السجناء

تشارلز غرانر

بغداد / المدى

أعرب العراقيون الأحد عن غضبهم واستيائهم جراء أطلاق سراح المسؤول الأول عن تعذيب سجناء عراقيين في سجن أبو غريب، مطالبين بعدم منح القوات الأميركية في البلاد أي حصانة في المستقبل.

وأعلنت المتحدثة باسم الجيش الاميركي ريبيكا ستيد لوكالة فرانس برس في واشنطن الافراج المشروط عن تشارلز غرانر (٤٢ عاما) الذي حكم عليه بالسجن عشر سنوات قضى منها ست سنوات ونصف وذلك لدوره في فضيحة ممارسة التعذيب في سجن ابو غريب العراقي عام ٢٠٠٤.

وفي بغداد، تلقى العراقيون قرار الإفراج اليوم بغضب وانتقادات حادة، مؤكدين رفضهم منح حصانة قانونية لا جندي اميركي قد يبقى في البلاد الى ما بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية ٢٠١١ لتدريب قواتهم الامنية.

وقال وائل صفاء جاسم (٢٣ عاما) امام محله في بغداد لوكالة فرانس برس "هذا قرار جائر ولا ينبغي الافراج عن الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم" بسهولة.

واضاف انه "من الخطأ ان يمنحوا الحصانة" للجنود الاميركيين الذين قد يبقون في العراق بعد نهاية العام الحالي.

ولا يزال الجيش الأميركي ينشر حوالي ٤٧ ألفا من جنوده في العراق، علما انه يتوجب ان ينسحب هؤلاء بالكامل من البلاد نهاية العام الحالي وفقا لاتفاقية امنية موقعة بين بغداد وواشنطن.

لكن قادة الكتل السياسية العراقية فوضوا الحكومة ليل الثلاثاء الأربعاء بدء محادثات مع واشنطن لبحث مسالة تدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب.

وجاء ذلك بعد ساعات قليلة من دعوة رئيس هيئة الأركان الاميركية مايكل مولن في بغداد الى الاسراع في اتخاذ قرار من مسالة الانسحاب، معتبرا ان هذا القرار يجب ان يشمل موافقة برلمانية على منح الجنود الاميركيين حصانة ضد المحاكمات.

ويتمتع الجنود بحصانة فقط في إطار اتفاقية امنية موقعة بين واشنطن وبغداد.

وقال الموظف الحكومي السابق انور حمود (٤١ عاما) غاضبا ان "المجرم الذي اطلق سراحه (...) يجب ان يحاكم في محكمة عراقية، وان يعدم على جريمته التي اقترفها في ابو غريب". ورأى ان "منح الحصانة مجددا لهؤلاء الجنود يعني ان شيئا لم يتغير. سيرتكبون جرائم اخرى".

وتابع ان "الحصانة في العراق يجب ان تلغى، كما وجودهم هنا. العراق يجب ان يتمتع بسيادة كاملة".

وكان غرانر يقود مجموعة من ستة حراس اتهموا قبل سبع سنوات بارتكاب تجاوزات بحق معتقلين في سجن ابو غريب القريب من بغداد.

وقد أثارت الصور التي تسببت باندلاع الفضيحة موجة من الاحتجاجات الدولية. وظهر بعض السجناء عراة او في وضعيات مذلة في حين وقف الجنود الاميركيون الى جانبهم متباهين بأنفسهم.

وحكم على غرانر بأقسى عقوبة سجن. كما أدينت رفيقته في تلك الآونة ليندي انغلاند التي أصبحت رمزا لفضيحة ابو غريب وحكم عليها بالسجن ثلاث